

واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (دراسة إستقصائية)

حمدي مرنيش *

Résumé :

Le but de cette étude est de déterminer l'efficacité du système comptable financier dans les petites et moyennes entreprises, en prenant en considération la nouveauté des règles et principes sur l'environnement de ces entreprises, les nouvelles règles et principes qui engendrent un changement radical dans les pratiques comptables précédemment utilisées, ce qui a permis de diagnostiquer les obstacles que rencontre l'entreprise en appliquant SCF.

Les mots clés: Le système comptable financier, les petites et moyennes entreprises, la juste valeur, les états financiers.

Abstract :

The aim of this study is to determinate the effectiveness of the financial accounting system for small and medium enterprises, considering the new rules and principles on the environment of these companies, the new rules and principles create a radical change in the previously used accounting practices, which allowed to diagnose the obstacles faced by the company applying SCF.s.

Keywords : Financial accounting system, small and medium enterprises, the fair value, the financial statements.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بإعتبار أن القواعد والأحكام التي جاء هذا النظام تعتبر جديدة على بيئة هاته المؤسسات، حيث أحدثت تغييرا جذريا في الممارسات المحاسبية التي كانت سائدة إضافة إلى معرفة الصعوبات والعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات عند تطبيق هذا النظام، خصوصا في ظل غياب سوق مالي يتم اللجوء إليه لتقييم عناصر القوائم المالية وفق القيمة العادلة لهذا النوع من المؤسسات. كما تم التوصل إلى مجموعة من النتائج عن طريق الاستعانة بإستمارة أسئلة تقضي بضرورة تكثيف الدورات التكوينية للعمال حتى يتم تجاوز الصعوبات الناجمة عن تطبيق هذا النظام وضمان الإستفادة من المزايا التي يحققها.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القيمة العادلة،

القوائم المالية

مقدمة:

شهدت الساحة الإقتصادية العالمية تغيرات كبيرة كان لها أثر بالغ على إقتصاديات البلدان عامة والجزائر على وجه الخصوص التي لم تكن بمعزل عن هذه التغيرات، حيث عرفت إصلاحات عديدة في شتى القطاعات وخاصة الإقتصادية منها، عملا على تشجيع الإستثمار وتنشيط سوق رأس المال وسعيا للإنتفاع على المؤسسات الإقتصادية العالمية، فبالتالي أصبح من الضروري وضع أسس و قواعد جديدة في الممارسات المحاسبية لمسايرة التغيرات وفق المعايير المحاسبية الدولية من جهة والقوانين المعمول بها في الجزائر من جهة أخرى، حيث يظهر ذلك جليا في صدور النظام المحاسبي المالي الذي جاء كبديل ليعوض و يلغي المخطط المحاسبي الوطني، حيث أحدث تغيرات عديدة سواء على مستوى التعاريف والمفاهيم أو على مستوى قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي وكذا طبيعة ومحتوى القوائم المالية.

ومع كل هذه المستجدات التي جاء بها النظام على جميع المستويات، لم يغفل على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية و دور لا يستهان به في الإقتصاد المحلي، نتيجة مساهمتها في توفير وظائف عديدة وبالتالي الحد من مشكلة البطالة و القضاء على الفقر. ويظهر إهتمام النظام المحاسبي المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق إعداد محاسبة مبسطة تتلائم مع طبيعتها وتتوافق مع إحتياجاتها الأمر الذي يسمح بإمكانية وجود بيئة محاسبية مشجعة لهذا النوع من المؤسسات حتى تتمكن من الإستمرار وترقية نشاطها بشكل أحسن.

و على ضوء هذه المرتكزات جميعا جاء هذا البحث.

إشكالية البحث و أسئلته: تتحدد إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

و يتفرع هذا السؤال إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هي أهم المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي؟
- 2- ما هي إجراءات تطبيق المحاسبة المبسطة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟
- 3- ما واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عمليا؟

فرضيات البحث: تمت صياغة فرضيات البحث في الشكل التالي:

1. المهنيين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على درجة عالية من الإطلاع على النظام المحاسبي المالي؛

2. يتلاءم النظام المحاسبي المالي مع إحتياجات وإنشغالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

3. لا تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات ومشاكل كبيرة في تطبيق قواعد وأحكام النظام المحاسبي المالي.

أهداف البحث: يهدف البحث إلى التعرف على:

1. واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
2. أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق النظام المحاسبي المالي؛

3. مدى ملائمة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛
4. محاولة إيجاد حلول لضمان تطبيق النظام المحاسبي المالي و تفعيل دوره في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في:

1. كونه يتناول موضوعا على قدر كبير من الأهمية ألا وهو مدى فعالية النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في ظل الإهتمام الكبير الذي توليه الدولة لهذا النوع من المؤسسات؛
2. كونه يعرض و بشكل مفصل محتوى النظام المحاسبي المالي مع معالجة مختلف المستجدات والإضافات التي جاء بها، مما يساهم في إثراء معلومات المهتمين بهذا النظام؛
3. كونه يتطرق إلى مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إبراز دورها في حل مشكلتي البطالة والفقر.

حدود البحث: تتمثل حدود البحث المكانية، الزمنية والبشرية فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة الميدانية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولايي عنابة والبليدة.
- **الحدود الزمنية:** يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه والمقدر من 10 فيفري 2015 إلى غاية 10 ماي 2015.
- **الحدود البشرية:** تم توجيه إستمارة الدراسة الميدانية إلى المحاسبين والمسيرين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولايي عنابة والبليدة .سواء عن طريق مواعيد و مقابلات أو عن طريق البريد الإلكتروني .

1- النظام المحاسبي المالي: ابتداء من 01 جانفي 2010 قامت الجزائر بإعتماد نظام

جديد في مجال التوحيد المالي والمحاسبي يتوافق مع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS. ويهدف هذا النظام لوضع أداة تتكيف مع البيئة الاقتصادية الجديدة والتي جاءت نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والمالية، مع دخول الجزائر في الإقتصاد الدولي

من خلال مشروع الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية OMC، إضافة إلى العمل على تلبية حاجيات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية.

1-1- مفهوم النظام المحاسبي المالي:

صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون رقم 11/07 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 74 المؤرخة في 25 نوفمبر 2007، حيث تم إعطاء تعريف للمحاسبة المالية في المادة 03 من هذا القانون كالآتي: 1

"نظام لتنظيم المعلومة المالية تسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، تصنيفها، تقييمها، تسجيلها وعرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ووضعية خزينتها في نهاية السنة".

1-2- نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي:

بموجب المادة 04 من القانون المتضمن للنظام المحاسبي المالي يتحتم على المؤسسات التالية مسك محاسبة مالية: 2

- الشركات والمؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
 - التعاونيات؛
 - الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات إقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛
 - كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.
- وحسب المادة رقم 02 من نفس القانون يستثنى من مجال تطبيق المحاسبة المالية الأشخاص المعنويين الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية. 3
- وحسب المادة رقم 04 من نفس القانون يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين خلال سنتين مائيتين متتاليتين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة وهذا حسب مضمون ونوع النشاط.

1-3-3- أهم المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي:

1-3-1 من حيث الاطار المفاهيمي والمبادئ:

1-1-3-1 من حيث وجود الإطار المفاهيمي:

يحتوي النظام المحاسبي المالي على إطار تصوري يحدد المبادئ والإتفاقيات المحاسبية وفرضيات إعداد القوائم المالية، بالإضافة إلى الخصائص النوعية لإعداد المعلومة المالية وكذا تعريف الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، الأعباء والنواتج.

بينما المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 لم يحتوي على إطار تصوري مما شكل نقصا كبيرا أثر على بنية هذا الأخير وشكل فراغا في النظام المحاسبي المعتمد لمدة لا تقل عن 35 سنة.

1-3-2 من حيث المبادئ المحاسبية:

لقد نص النظام المحاسبي المالي على بعض المبادئ لم تكن موجودة في المخطط المحاسبي الوطني نذكر منه؛ مبدأ أسبقية الواقع الإقتصادي على المظهر القانوني، حيث أن هذا الأخير كان له أثر كبير على المعالجة المحاسبية لبعض الأحداث الإقتصادية ويظهر ذلك جليا من خلال عقود الإيجار التمويلي.

مثلا مؤسسة تقوم بتأجير حافلة لنقل عمالها لمدة معينة تسجل هذه الأخيرة ضمن أصول المؤسسة مقابل تسديد دفعات إيجارية⁴.

1-3-2 من حيث عدد و نوع الكشوف المالية:

لقد فرض المخطط المحاسبي الوطني على كل المؤسسات مهما كان حجمها أنواعها والخاضعة لأحكامه أن تعد سنويا كل من الميزانية، جدول حساب النتائج، إضافة إلى القوائم المالية الملحق.

في حين نجد أن النظام المحاسبي المالي قد أوجب على المؤسسات "غير الصغيرة" إعداد كل من الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، بالإضافة إلى الملاحق التي تبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة وتوفير معلومات مكمل

للميزانية وجدول حساب النتائج، بالتالي نستنتج أن النظام المحاسبي المالي قد استحدث قائمتين ماليتين هما قائمة سيولة الخزينة وقائمة تغيرات الأموال الخاصة. وعلى العكس فالمخطط المحاسبي الوطني والذي من خلال القوائم المالية التي يفرضها، لم يراعي حجم وإمكانات المؤسسات وبالتالي النظام المحاسبي المالي تدارك هذه المشكلة، حيث يسمح للمؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها حد معين أن تمسك محاسبة مبسطة.

1-3-3 من حيث الأطراف المستخدمة للمعلومة المالية :

تختلف الأطراف المستخدمة للمعلومة المالية باختلاف النماذج المحاسبية، فالمخطط المحاسبي الوطني كان يخدم أطراف معينة من خلال الكشف المالية التي كان ينتجها، حيث تتمثل أساسا في مسيري المؤسسات، إدارة الضرائب، الإقتصاد الوطني من خلال المحاسبة الوطنية. أما حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية فإن أهم الأطراف المستعملة للمعلومة المحاسبية والمالية تتمثل في المستثمرين (الحاليون والمستقبليون)، المقرضين، الموردين، أما حسب النظام المحاسبي المالي فيمكن القول أن الفئات والأطراف المستخدمة للمعلومة المحاسبية والمالية هي نفسها تقريبا تلك الفئات المحددة من قبل الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث نجد في مقدمتهم المسيرين، المساهمين المقرضين الأجهزة الحكومية، المستثمرين، الزبائن، الموردون، العمال.

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة في الإقتصاديات الحديثة، حيث أصبحت في السنوات الأخيرة تلعب دورا هاما كمصدر لتنمية الدخل وخلق فرص عمل جديدة، حيث أصبح عدد هذه المؤسسات في ارتفاع متواصل لما لها من خصوصيات مهمة.

2-1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر هو التعريف الوارد في القانون 18/01 المؤرخ في 2001/12/12، المتمثل في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ينص القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مايلي:

" تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان وضعها القانوني، بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، تشغل من واحد إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها مليار دينار جزائري أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دج و هي تحترم معايير الإستقلالية".⁵
إن هذا التعريف يعتبر تعريفا عاما بالنسبة للمؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، لذلك قام المشرع الجزائري بإصدار مواد قانونية أخرى تعمل على توضيح هذه الحدود كمايلي:⁶

2-1-1 المؤسسة المصغرة :

تعرف المؤسسة المصغرة بأنها تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين مليون دينار، أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

2-1-2 المؤسسة الصغيرة :

تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

2-1-3 المؤسسة المتوسطة :

تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و2 مليار دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار.

2-2- معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمكن تلخيص معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في الجدول رقم 01 الموالي.

الجدول رقم 01: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 09	أصغر من 20 مليون دج	أصغر من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أصغر من 200 مليون دج	أصغر من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	200 مليون دج - 2 مليار دج	100-500 مليون دج

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 77 بتاريخ السبت 30 رمضان عام

1422 هـ الموافق ل 12 ديسمبر 2001 ، ص 5

2-3- مجال تطبيق المحاسبة المالية المبسطة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن تطبيق المحاسبة المبسطة من طرف المؤسسات التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد عمالها خلال سنتين ماليتين ما يلي:

2-3-1 - بالنسبة للمؤسسات التجارية:

بالنسبة للمؤسسات التجارية فقد تم تحديد رقم أعمالها ب 10 ملايين دينار جزائري، أما عدد العمال فهو 09 عمال دائمين يعملون ضمن الوقت الكامل.

2-3-2 بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية و الحرفية:

إن رقم الأعمال الخاص بالمؤسسات الإنتاجية والحرفية مقدر ب 06 ملايين دينار جزائري ، أما بالنسبة لعدد العمال فلا يوجد اختلاف بينها وبين المؤسسات التجارية.

2-3-3 بالنسبة للمؤسسات الخدمية و مختلف القطاعات الأخرى:

بدورها تتفق هذه المؤسسات مع القطاعات السابقة من حيث عدد العمال، غير أن رقم أعمالها يختلف والذي حدد ب 03 ملايين دينار جزائري.

تجدر الإشارة أن المؤسسات المعنية بتطبيق هذا النظام هي مؤسسات تندرج تحت إطار المؤسسات المصغرة وذلك حسب تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. و يمكن تلخيص ما سبق في الجدول رقم 02 التالي:

الجدول رقم 02: الحد الأدنى لرقم الأعمال و اليد العاملة للمؤسسات الصغيرة

قطاع النشاط	رقم الأعمال	عدد العمال
الأنشطة التجارية	10 ملايين دج	09 عمال بصفة دائمة
الأنشطة الإنتاجية و الحرفية	06 ملايين دج	09 عمال بصفة دائمة
الأنشطة الخدمية و مختلف القطاعات الأخرى	03 ملايين دج	09 عمال بصفة دائمة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، « القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة »، العدد 19، الصادر في 25 مارس 2009، ص 91.

2-4- إجراءات تطبيق المحاسبة المالية المبسطة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن تبني المحاسبة المالية المبسطة يتطلب منها متابعة مختلف العمليات خلال السنة المالية إضافة إلى قيامها في آخر السنة المالية بجملة من التصحيحات.
نذكر هذه التصحيحات كما يلي:⁷

2-4-1 متابعة العمليات الجارية خلال السنة المالية:

- يتعين على المؤسسات الخاضعة للمحاسبة المالية المبسطة خلال السنة المالية وجوبا قيد إيراداتها ونفقاتها بشكل منتظم وموثوق وترتبط مصداقية هذا القيد بما يلي:
- ✓ وجود دعامة محينة بانتظام، حيث يتم تسجيل العمليات ضمن دفتر الخزينة وهو دفتر وحيد أو تسجيلها في دفتر للنفقات ودفتر للإيرادات.
- ✓ حفظ سندات إثبات داخلية أو خارجية، بالإعتماد على تسجيلات أو دفاتر الخزينة، حيث توافق الخزينة مجموعة أرصدة المؤسسة في الصندوق من جهة وفي البنك أو المؤسسة المماثلة من جهة أخرى.
- ✓ ويجب عند قيد عمليات الإيرادات والنفقات خلال السنة المالية في دفتر أو دفاتر الخزينة، التمييز بين العمليات التالية:

- حسب حساب الخزينة المعني (بنك، صندوق)، يفتح دفتر واحد لكل حساب من حسابات الخزينة (أو دفترين عندما يقتضي تنظيم المؤسسة فتح دفتر للإيرادات والنفقات)؛
- حسب طبيعة العمليات، تكون طبيعة العمليات الواجب التمييز بينها بحسب نشاطات المؤسسة وحاجات مسؤولها للمعلومات الخاصة بالتسيير.

2-4-2 مبادئ تصحيحات آخر السنة المالية :

- يجب على كل مؤسسة خاضعة للمحاسبة المبسطة أن تقوم بمجموعة من التصحيحات في آخر السنة مع مراعاة العمليات التالية:
- ✓ يجب أن يقوم مسؤول المؤسسة في آخر السنة المالية إذا كانت المبالغ المعنية معتبرة فقط بإجراء جرد خارج المحاسبة لكل عنصر من العناصر الأربعة (4) الآتية:
 - مبلغ الحسابات الدائنة وقروض الاستغلال إذا لم يتم تسديد المبيعات والمشتريات نقدا؛
 - مبلغ المخزونات بمختلف أنواعها والأشغال الجارية؛
 - مبلغ التثبيتات المشتراة أو المباعة خلال السنة المالية؛
 - مبلغ الاقتراضات المكتتبة أو المسددة خلال السنة المالية.
- ✓ يجب أن تحفظ الكشف الإجمالي لعمليات الجرد كسند إثبات لمحاسبة المؤسسة، فلا يكون جرد الحسابات الدائنة وديون الاستغلال أو جرد المخزونات ضروريا، إلا إذا كانت التغيرات بين المبالغ معتبرة عند بداية السنة المالية وعند نهايتها فيما يخص هذه العناصر.
- ✓ يجب أن تملك المؤسسات التي لها تثبيات سجلا تقيد فيه هذه التثبيات والذي يبين فيه بالنسبة لكل تثبيت تاريخ الشراء، مبلغ الشراء، المدة المفترضة لإستعماله وتاريخ بيعه، كما يجب أن يكون لكل تثبيت جدول اهتلاك يحسب على أساس إهلاك خطي عن كل سنة مالية دون إحتساب الحصة الزمنية.
- ✓ يجب أن يجري جرد المخزونات حسب طبيعتها بالإضافة إلى إعداد جدول إهلاك الإقتراضات يبين فيه بالنسبة لكل سنة مالية مبلغ رأس المال ومبلغ الفوائد المسددة.

و نتيجة لذلك تقوم المؤسسة بالحسابات الآتية عند إقفال كل سنة مالية:

- حساب التغير الجاري لقروض وديون الاستغلال عند بداية ونهاية السنة المالية؛
- حساب تغير المخزونات والأشغال الجارية عند بداية ونهاية السنة المالية؛
- حساب التخصيص للاهتلاكات السنة المالية المتعلقة بالتثبيات الموجودة عند إقفال السنة المالية (التثبيات المشتراة خلال السنة المالية أو خلال السنوات المالية السابقة)؛
- حساب فائض القيمة أو نقص القيمة الناتج عن بيع تثبيات السنة المالية (سعر البيع منقوصا منه القيمة الصافية المحاسبية في بداية السنة المالية للتثبيات المعني)؛
- حساب التغير الجاري للاقتراضات عند بداية السنة المالية وعند نهايتها وتحديد التكاليف المالية المسددة خلال السنة المالية.

2-5- صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تعيش مؤسسات الإقتصاد الجزائري بشكل خاص واقعا قد يكون عائقا أمام تطبيق المحاسبة المالية المبسطة ، حيث تتجلى هذه الصعوبات في مايلي:⁸

- صعوبة التخلي على النظام القديم الذي تأصل في المؤسسات الإقتصادية ولدى المحاسبين والخبراء والأكاديميين لمدة جيل كامل أي منذ سنة 1975؛
- من المعروف أن أنظمة التسيير في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ضعيفة جدا، لأن العمود الفقري للتسيير في هذه المؤسسات هو نظام المحاسبة العامة فكيف تستطيع هذه المؤسسات تغيير هذه الحالة في وقت قصير؛
- إن هذا النظام يهدف إلى تحقيق المصداقية والشفافية في مختلف الكشوف والقوائم المالية وهو تطبيق من تطبيقات الحكم الراشد أو ما يصطلح عليه بحكومة الشركات، هذا ما صعب تطبيقه في البيئة الإقتصادية والمؤسسية الجزائرية بسبب عدة اعتبارات وسلوكيات مترابطة؛
- ضعف تكنولوجيا المعلومات والاتصال المستعملة في المؤسسات الإقتصادية، بإعتبار أن نظام المحاسبة المالية نظام متطور يعتمد على عناصر التكنولوجيا، خاصة تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال؛

- غياب القوانين التكميلية الداعمة لتطبيق هذا النظام مثل القوانين الجبائية.

3- الواقع العملي لتطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(دراسة إستقصائية):

3-1- طبيعة الدراسة الميدانية:

3-1-1 منهج البحث: تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الظاهرة قيد البحث

وصفا دقيقا دون التدخل أو التأثير فيها، فقد تم إتباع المراحل التالية:

- المرحلة الأولى: قياس مدى إطلاع المهنيين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمضمون النظام

المحاسبي المالي؛

- المرحلة الثانية: معرفة مدى ملائمة النظام المحاسبي المالي مع إحتياجات وإنشغالات

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- المرحلة الثالثة: تحديد أهم الصعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في تطبيق قواعد وأحكام النظام المحاسبي المالي.

3-1-2 أدوات الدراسة الميدانية: تم إستخدام إستمارة أسئلة كأهم الأدوات البحثية لتحليل

رأي العينة محل الدراسة، كما تم إستخدام أسلوب الملاحظة والمقابلات الشخصية لتدعيم

استخدام الأسلوب السابق، كذلك لتفادي عدم فهم أعضاء عينة الدراسة لبعض العبارات

المستخدمة ، حيث تم تقسيم الإستمارة إلى قسمين، كمايلي:

✓ القسم الأول : يحتوي على جزئين

- الجزء الأول: يعرف بالدراسة المراد إجراؤها داخل المؤسسة وأهميتها، كما يتضمن أيضا

تحفيز المبحوث للإجابة عن الإستمارة، وتم الإشارة إلى أن إجابته تعتبر هامة ومفيدة

لأغراض البحث وأن المعلومات المقدمة تستخدم لغايات البحث العلمي فقط؛

- الجزء الثاني: يحتوي على معلومات عامة عن المؤسسة.

✓ القسم الثاني: يضم ثلاثة محاور أساسية هي كالتالي:

- المحور الأول: يدرس درجة إطلاع المهنيين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مضمون النظام المحاسبي المالي حيث يضم أربعة أسئلة من (1 إلى 4).
- المحور الثاني: يدرس مدى ملائمة النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يضم أربعة أسئلة من (5 إلى 8).
- المحور الثالث: يدرس صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يضم أربعة أسئلة من (9 إلى 12).

3-1-3 عينة الدراسة:

باعتبار أن حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبيرة ولا يمكن إجراء تعداد شامل لها تم اختيار عينة طبقية عشوائية، حيث تم توزيع أربعون (40) إستمارة أسئلة على مؤسسات صغيرة ومتوسطة متواجدة في مدينة عنابة والبليدة، وجهت بالخصوص إلى فئة المسيرين والمحاسبين بها لكي تتماشى مع أهداف الدراسة، تم إسترجاع إثنان و ثلاثون (32) إستمارة صالحة للتحليل، ما يمثل نسبة 80% من الإستمارات الموزعت وهي تعتبر نسبة جيدة للدراسة.

4-1-3 الأساليب الإحصائية المتبعة:

تم تفريغ البيانات وتحليل النتائج بإستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (SPSS 15)* . وتم الإعتماد على الأساليب الإحصائية الوصفية التالية في تحليل النتائج:⁹

- النسب المئوية: تم استخدامها لمعالجة البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة؛
- الوسط الحسابي: بإعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية، فقد تم استخدامه في هذه الدراسة كمؤشر لترتيب البنود حسب أهميتها من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، كما تم تحدي الاتجاه العام لعينة الدراسة عن طريق تحديد الفئة التي ينتمي إليها المتوسط الحسابي من مقياس ليكارت الخماسي بإعتباره مقياس ترتيبي يحدد الأهمية النسبية له؛

- الإنحراف المعياري: يعتبر من مقاييس التشتت، تم استخدامه لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي.

- One Simple T-TEST: لبيان أي الفروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة، أي إختبار الفرق بين متوسطين.

3-2- تحليل النتائج المتوصل لها:

3-2-1 تحليل نتائج المحور الأول "درجة إطلاع المهنيين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مضمون النظام المحاسبي المالي":

من أجل معرفة درجة إطلاع المهنيين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مضمون النظام المحاسبي المالي تم إستخدام المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري من أجل ترتيب الإجابات وتحديد أهميتها و مستوى قبولها. والجدول رقم 03 يوضح ذلك:

الجدول رقم 03: إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى إطلاعهم على مضمون

النظام المحاسبي المالي

الرقم	السؤال	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية
1	هل أنت مطلع على النظام المحاسبي المالي ؟	5,00	0,000	غالباً
2	هل أنت مطلع على المستجدات الحاصلة في النظام المحاسبي المالي ؟	4,63	0,707	غالباً
3	هل أنت من يقوم بإعداد القوائم المالية للمؤسسة ؟	4,00	1,542	دائماً
4	هل القوائم المالية المعدة وفقاً للنظام للنظام المحاسبي المالي تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة؟	4,06	1,318	دائماً

المصدر: من إعداد الباحث إستناداً إلى النتائج المتحصل عليها من استخدام النظام الإحصائي SPSS

من خلال الجدول رقم 03 أعلاه يتبين أن:

- أغلبية المهنيين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إطلاع بما يتضمنه النظام المحاسبي المالي؛

- أغلبية المهنيين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إطلاع على المستجدات الحاصلة في النظام المحاسبي المالي؛
- دائما أفراد العينة هم المسؤولون عن إعداد القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي؛
- دائما ما تكون القوائم المالية المعدة وفقا للنظام للنظام المحاسبي المالي تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

2-2-3 تحليل نتائج المحور الثاني "مدى ملائمة النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة":

من أجل معرفة مدى ملائمة النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إستخدام المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري من أجل ترتيب الإجابات وتحديد أهميتها و مستوى قبولها.

الجدول رقم 04: إجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى ملائمة النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الرقم	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
5	هل تعتقد أن SCF مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟	2,63	1,897	ناذرا
6	هل عدم تناسب SCF مع PME-PMI راجع لعدم تماشي بعض أحكامه وقواعده مع طبيعة هذه المؤسسة؟	3,31	1,554	أحيانا
7	هل عدم تناسب SCF مع PME-PMI راجع لصعوبة تطبيق بعض أحكامه وقواعده من قبل هذه المؤسسة؟	3,19	1,491	أحيانا
8	هل عدم تناسب SCF مع PME-PMI راجع لعدم الفهم الجيد لبعض أحكامه والقواعده من قبل هذه المؤسسة؟	3,00	1,481	أحيانا

المصدر: من إعداد الباحث إستنادا إلى النتائج المتحصل عليها من استخدام النظام الإحصائي SPSS

- ناذرا ما يناسب النظام المالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند تطبيقه؛
- عدم تناسب تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة راجع أحيانا لعدم تماشي بعض أحكامه وقواعده مع طبيعة هذه المؤسسة؛
- عدم تناسب تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة راجع أحيانا لصعوبة تطبيق بعض أحكامه وقواعده من قبل هذه المؤسسة؛
- عدم تناسب تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة راجع لعدم الفهم الجيد لبعض أحكامه والقواعده من قبل هذه المؤسسة.

3-2-3 تحليل نتائج المحور الثالث "صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

من أجل معرفة مدى ملائمة النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم إستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري من أجل ترتيب الإجابات وتحديد أهميتها و مستوى قبولها.

الجدول رقم 05: إجابات أفراد عينة الدراسة حول صعوبات تطبيق SCF في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الرقم	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
9	هل واجهتكم مشاكل وصعوبات في المعالجة المحاسبية عند تطبيق النظام المحاسبي المالي؟	3,19	1,975	أحيانا
10	هل واجهتكم صعوبات ومشاكل في تصنيف عناصر القوائم المالية ؟	3,31	1,749	أحيانا
11	هل واجهتكم مشاكل وصعوبات أثناء تقييم عناصر القوائم المالية ؟	2,94	1,883	أحيانا
12	هل واجهتكم مشاكل وصعوبات أثناء تحديد أقساط إهلاك الأصول غير المتداولة؟	2,56	1,605	أحيانا

المصدر: من إعداد الباحث إستنادا إلى النتائج المتحصل عليها من استخدام النظام الإحصائي SPSS

من خلال الجدول رقم 05 أعلاه يتبين أن:

- أحيانا ما تواجه المهنيين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل وصعوبات في المعالجة المحاسبية عند تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- أحيانا ما تواجه المهنيين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات ومشاكل في تصنيف عناصر القوائم المالية؛

- أحيانا ما تواجه المهنيين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل وصعوبات أثناء تقييم عناصر القوائم المالية؛
- أحيانا ما تواجه المهنيين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل وصعوبات أثناء تحديد أفساط إهلاك الأصول غير المتداولة.

3-3- إختبار الفرضيات:

1-3-3 إختبار الفرضية الأولى "المهنيين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على درجة عالية من الإطلاع على النظام المحاسبي المالي":

الفرضية العدمية H_0 : المهنيين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على درجة عالية من الإطلاع على SCF.

الفرضية البديلة H_1 : المهنيين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليسوا على درجة عالية من الإطلاع على SCF.

من أجل التأكد من صحة أو عدم صحة الفرضية الأولى تم إستخدام إختبار T-TEST .
والنتائج موضحة في الجول رقم 06 التالي:

الجدول رقم 06: إختبار T-Test للفرضية الأولى

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
	Lower	Upper	Lower	Upper	Lower	Upper
Q2	37,000	31	,000	4,625	4,37	4,88
Q3	14,847	31	,000	4,000	3,45	4,55
Q4	17,432	31	,000	4,063	3,59	4,54

المصدر: نتائج متحصل عليها من استخدام النظام الإحصائي SPSS

من خلال النتائج المتحصل لها من إختبار T-Test المبينة في الجدول أعلاه، نقبل الفرضية العدمية H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 ، ومنه يمكن القول أن المهنيين بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على درجة عالية من الإطلاع على النظام المحاسبي المالي.

3-3-2 اختبار الفرضية الثانية "يتلائم النظام المحاسبي المالي مع إحتياجات وإنشغالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة":

الفرضية العدمية H_0 : يتلائم النظام المحاسبي المالي مع إحتياجات وإنشغالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرضية البديلة H_1 : لا يتلائم النظام المحاسبي المالي مع إحتياجات وإنشغالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من أجل التأكد من صحة أو عدم صحة الفرضية الثانية تم إستخدام إختبار T-TEST. والنتائج المتوصل لها موضحة في الجول رقم 07 الموالي.

الجدول رقم 07: إختبار T-Test للفرضية الثانية

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
	Lower	Upper	Lower	Upper	Lower	Upper
Q5	7,830	31	,000	2,625	1,94	3,31
Q6	12,057	31	,000	3,313	2,75	3,87
Q7	12,097	31	,000	3,188	2,65	3,72
Q8	11,458	31	,000	3,000	2,47	3,53

المصدر: نتائج متحصل عليها من استخدام النظام الإحصائي SPSS

من خلال النتائج المتحصل لها من إختبار T-Test المبينة في الجدول أعلاه، نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، ومنه يمكن القول أن النظام المحاسبي المالي لا يتلائم مع إحتياجات وإنشغالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-3-3 إختبار الفرضية الثالثة "لا تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات ومشاكل كبيرة في تطبيق قواعد وأحكام النظام المحاسبي المالي":

الفرضية العدمية H_0 : لا تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات ومشاكل كبيرة في تطبيق قواعد وأحكام SCF.

الفرضية البديلة H_1 : تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من صعوبات ومشاكل كبيرة في تطبيق قواعد وأحكام SCF.

من أجل التأكد من صحة أو عدم صحة الفرضية الثالثة تم استخدام اختبار T-TEST. والنتائج المتوصل لها موضحة في الجدول رقم 08 التالي:

الجدول رقم 08: اختبار T-Test للفرضية الثالثة

	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
	Lower	Upper	Lower	Upper	Lower	Upper
Q9	9,131	31	,000	3,188	2,48	3,90
Q10	10,711	31	,000	3,313	2,68	3,94
Q11	8,826	31	,000	2,938	2,26	3,62
Q12	9,031	31	,000	2,563	1,98	3,14

المصدر: نتائج متحصل عليها من استخدام النظام الإحصائي SPSS

من خلال النتائج المتحصل لها من اختبار T-Test المبينة في الجدول أعلاه، نرفض الفرضية العدمية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، ومنه يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من صعوبات ومشاكل كبيرة في تطبيق قواعد وأحكام النظام المحاسبي المالي.

خاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على الواقع العملي لتطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى ملائمته مع احتياجات وانشغالات هذه المؤسسات، مع تسليط الضوء على أهم المشاكل و الصعوبات في تطبيق قواعده وأحكامه. وبعد الإطلاع على جميع الجوانب النظرية و الدراسات السابقة الخاصة بموضوع الدراسة و إجراء الدراسة الميدانية، تم الخروج بالنتائج التالية:

- النظام المحاسبي المالي جاء بنظرة جديدة للممارسات المحاسبية، متبنيا في ذلك مفهوم المحاسبة المالية ومرتكزا على تغليب الواقع الإقتصادي على الجانب الجبائي لتوفير معلومات ملائمة للمستخدمين بالدرجة الأولى؛

- جعل الطابع الإجباري لتطبيق النظام المحاسبي المالي المهنيين يسعون إلى تطوير معرفتهم واطلاعهم على مختلف قواعده و أحكامه؛

- لتطبيق النظام المحاسبي المالي أثار إيجابية على البيئة المحاسبية الجزائرية من الناحية النظرية، لكن تبقى فعاليته ونجاعته رهن الظروف و طبيعة بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- إن النظام المحاسبي المالي لا يتلائم مع احتياجات وانشغالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- إن أكبر الصعوبات و المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أثناء تطبيق النظام المحاسبي المالي هي تلك المتعلقة بتصنيف عناصر القوائم المالية بالدرجة الأولى، تليها المشاكل المتعلقة بتقييم عناصر القوائم المالية، بعدها المشاكل و الصعوبات المتعلقة بالمعالجة وإقترح جملة من الحلول من أجل ضمان تطبيقه بشكل جيد.

بناء على ما تقدم نتائج نورد التوصيات التالية:

- من الضروري تنظيم دورات تكوينية حول النظام المحاسبي المالي من أجل توعية المهنيين على كيفية تطبيق مختلف أحكامه و قواعده؛

- ضرورة تكييف النظام المحاسبي المالي مع المستجدات التي تأتي بها معايير المحاسبة الدولية وذلك من خلال التواصل مع مختلف التطورات والمستجدات الجديدة التي تتبناها هذه المعايير؛

- ضرورة إهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تكييف النظام المحاسبي المبسط مع المعيار الدولي للتقارير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- العمل على تعديل النظام المحاسبي المالي يجعله نظام مرن يتناسب مع طبيعة بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتطور مع حجم كل منها سواء كانت مصغرة أو صغيرة أو متوسطة.
- تكثيف الجهود من قبل الأطراف الفاعلة من أجل تقريب النظام المحاسبي المالي مع الواقع الميداني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الهوامش و المراجع:

- 1 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، « القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي » ، الصادرة في 25 نوفمبر 2007، العدد 74، ص.3
- 2 المرجع السابق، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ص.3 .
- 3 علاوي لخضر، « نظام المحاسبة المالية »، متيحة للطباعة، الجزائر، 2010، ص 23.
- 4 ربيع بن حنفية، « الواضح في المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية IAS/IFRS »، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2010، ص. 46.
- 5 الجريدة الرسمية الجزائرية للجمهورية الجزائرية، « القانون 18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسط المؤسسة » ، المادة 04، العدد 77، الصادرة في 12 ديسمبر 2001، ص 5.
- 6 المرجع السابق، الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 05-06-07، ص 06.
- 7 محمد كويسي، « دراسة تفصيلية لنظام المحاسبة المالية الطبقة في المؤسسات الصغيرة في الجزائر »، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير لجامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، ص-ص: 9-11.
- 8 سعيداني محمد سعيد، « مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة »، مذكرة ماجستير في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2014، ص-ص : 49 - 50 .
- 9 وليد عبد الرحمان خالد الفراء، « تحليل بيانات الاستبيان بإستخدام البرنامج الاحصائي »، SPSS تاريخ الموضوع: 04 نوفمبر 2014، www.guidespss.com .